الشروط والأحكام

اولاً: أحكام مشتركة فيما يتعلق بالحسابات

يقوم المصرف بفتح حساب الزبون وذلك بحسب رغبة الزبون وطبقاً للشروط والأحكام بهذا الخصوص. وتُعتبر هذه الشروط والأحكام جزءاً متمماً لطلب فتح الحساب الموقع من الزبون سواء (شخص طبيعي او شخص معنوي) طالب فتح الحساب وانه وافق عليها, ويحق للمصرف تعديل جميع او جزء من تلك الشروط والأحكام في اي وقت من الاوقات واعتبار التعديل نافذاً بحق الزبون بعد إشعاره وفق وسائل الإشعار المتاحة للمصرف وعلى عنوان الزبون المثبت في استمارة فتح الحساب او الحسابات.

1. بيانات الزبون

أ) يتعهد الزبون بتزويد المصرف لدى الطلب منه بكافة البيانات والمستندات الثبوتية ذات الصلة بالحساب.
ب) يجب على الزبون إبلاغ المصرف فوراً بأي تعديل أو تغيير في البيانات التي قدمها للبنك.
ت) يتعهد الزبون بتزويد المصرف بنسخ من المستندات والأوراق الثبوتية التي تم تجديدها أو التي طرأ عليها أي تعديل.

2. السحب من الحساب

أ) يجب تدوين رقم الحساب في استمارة السحب وفي حالة عدم ذكر رقم الحساب فإن المصرف لن يتحمل أي مسؤولية بهذا الخصوص.
ب) ينبغي أن يكون توقيع الزبون على استمارة السحب مطابقاً لنموذج التوقيع المعتمد لدى المصرف.
ت) إذا كان الحساب بعملة أجنبية فينبغي أن يكون السحب والدفع بالعملة نفسها شرط توافرها لدى المصرف وقت السحب. وفي حال طلب الزبون عملة اخرى غير عملة الحساب فتطبق اسعار البيع والشراء السائدة يوم السحب لدى المصرف وحسب تعليمات البنك المركزي العراقي.

3. الإيداع في الحساب

أ) يجب تدوين رقم الحساب في استمارة الإيداع وفي حال عدم ذكر رقم الحساب فيها فلن يتحمل المصرف أي مسؤولية بهذا الخصوص.

ب) يتم إيداع الأموال والشيكات وسائر الأوراق التجارية في الحساب عن طريق مراجعة اي فرع من فروع المصرف.

ت) في حالة الإيداع غير النقدي في الحساب يعتبر البنك وكيلاً عن الزبون في عملية التحصيل دون تحمله لأي مسؤولية بهذا الخصوص. ولا يعتبر القيد في الحساب نهائياً ما لم تتم عملية التحصيل وفي حال عدم إتمامها لأي سبب كان، سيحق للمصرف إجراء القيود العكسية في الحساب لبيان الرصيد الفعلي.

4. كشف الحساب

أ) للزبون الحق في طلب كشف لحسابه الخاص من المصرف حضورياً او عن طريق ارسال ايميل من البريد الالكتروني للزبون والمعتمد والمثبت لدى المصرف ويكون هذا الاجراء خاضع لجدول العمولات في المصرف. ويتحمل الزبون رسوم إصدار الكشف.

ب) بغض النظر عن أي نص مخالف في هذه الشروط فإن للمصرف في أي وقت الحق في تعديل وتصحيح أي خطأ أو تكرار في كشف الحساب ويعتبر هذا التعديل صحيحاً وملزماً للعميل.

5. استقلالية الحسابات

أ) تعتبر حسابات الزبون لدى المصرف مستقلة عن بعضها البعض. ومع ذلك فإنه يحق للمصرف وبمحض اختياره الخاص ودون التزام عليه بهذا الخصوص، إجراء المقاصة بين أي حساب باسم الزبون وأي حساب آخر لديه لدى المصرف وأن يعاملها كأنها حساب واحد غير قابل للتجزئة.

ب) بغض النظر عما ذكر أعلاه، يحق للمصرف اعتبار كافة حسابات الزبون لديه بمثابة حساب واحد وللمصرف الحق في التنفيذ على الأرصدة لسداد مديونية الزبون تجاه المصرف ودون الحاجة الى استحصال اي حكم قضائي ويقر الزبون بموافقته على ذلك.

6. حق الحجز على الحسابات

للمصرف حق الحجز على كافة الأموال والممتلكات أياً كانت طبيعتها سواء أكانت نقدية أو ودائع سندات أو أسهم أو كمبيالات أو معادن ثمينة وأية ممتلكات أخرى تكون مودعة أو محتفظاً بها لدى المصرف باسم الزبون أو لصالحه وللمصرف الحق في أن يحتفظ بتلك الممتلكات كضمان لسداد مديونية الزبون تجاهه (سواء ترتبت على أصل المبلغ أو الأرباح أو العمولات أو على أي نحو آخر ولو كانت المديونية رصيداً متغيراً أو خلافه) وبدون أن يمس ذلك أو يتأثر بأي ضمانة أخرى يحتفظ بها المصرف كضمان لأداء المديونية المذكورة دون الحاجة الى إنذار او عذار او قرار قضائي

7. القيد العكسي على الحساب

يفوض الزبون المصرف تفويضاً نهائياً وقطعياً غير قابل لإنكار أو المعارضة أو الادعاء بما يخالفه بإجراء أي قيد عكسي على حسابه في حال إجراء أي قيد بطريق الخطأ أو السهو

8. الرسوم والمصاريف

يقر الزبون ويوافق ويفوض المصرف بقيد جميع الرسوم والمصاريف والتكاليف الفعلية الناشئة على جميع حساباته.

9. نظام حماية الودائع

إن ودائع المصرف خاضعة للتأمين من قبل الشركة العراقية لضمان الودائع

ثانياً: الحساب الجاري

1. يجوز سحب الشيكات على الحساب الجاري على أن يكون توقيع الزبون على الشيكات المسحوبة مطابقاً لنموذج التوقيع المعتمد لدى المصرف.
2. تعتبر النسخ أو الصور الفوتوغرافية مطابقة من جميع النواحي للشيكات الأصلية وهي تمثل دليلاً نهائياً على أدائها من قبل المصرف. وفي حال سرقة أو ضياع أو تلف الشيك الأصلي تعتبر الصور الفوتوغرافية بمثابة الأصل ولا يعتبر المصرف مسؤولاً بأى شكل من الأشكال عن ضياع الشيك الأصلي.
3. للزبون الحق في غلق الحساب في أي وقت وطلب إجراء تسوية له, كما ويحق للمصرف بمحض اختياره تجميد الحساب إذا لم يقم الزبون بإجراء أي معاملة في الحساب لمدة سنة واحدة أو في حال إعادة ثلاث شيكات للزبون لعدم كفاية الرصيد يتم غلق الحساب وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

4. يكون الرصيد الدائن في الحساب الجاري على اساس القرض الحسن الحال ويتعهد المصرف بدفع الرصيد الدائن في الحساب الجاري عند الطلب ولا يشترك صاحب الحساب في أي ربح استثماري أو يتحمل أية مخاطر للخسارة ويخضع ذلك لرصيد أدنى يحدده المصرف من وقت لآخر ويجوز لإدارة المصرف استثمار جزء او كل رصيد هذا الحساب وتعود نتائج هذا الاستثمار منة ربح او خسارة من مساهمي المصرف.
5. لا تقبل الاوامر الصادرة من الزبون الى المصرف بالامتناع او المعارضة او في الوفاء بالشيكات الا في حالة ضياع الشيك معززاً بإخبار من المحكمة المختصة او افلاس صاحب الحساب بموجب قرار قضائي مكتسب الدرجة القطعية

ثالثاً: حساب الادخار / حساب المضاربـة الاستثمارية المطلقة

1. تخضـع حسـابات الودائع والتوفيـر الاسـتثمارية علـى أسـاس المضاربـة لرصيـد أدنـى يحـدده المصرف مـن وقـت لآخـر.

سـوف يتقاضـى المصرف بصفتـه مضاربـا علـى نسـبة مـن الربـح الناتـج مـن المضاربـة وفق ما هو مرفق في طلب فتح حساب المضاربة وفـي حالـة الخسـارة فـان الزبون يتحمل الخسائر وفق مبدأ (الغنم بالغرم) ويتحمل الزبون الخسارة بنفس مقدار المال الذي استثمره. وسـوف يجـري المصرف الاسـتثمار علـى أسـاس المضاربـة المطلقـة ويكـون للمصرف التقديـر المطلـق بشـأن مـا إذا كان مناسـب للحصـول علـى المنفعـة المشـتركة.

2. سـوف يتـم احتسـاب الربـح علـى الحسـابات الاسـتثمارية وفـق مشاركتها فـي الوعاء الاستثماري للمصرف بعد خصم الاحتياطي الالزامـي ومتطلبات إدارة السيولة وفترة الاستثمار وكمـا هـو مبيـن فـي الشـروط العامـة المعلـن عنهـا والخاصـة المبينـة فـي نمـوذج الحسـاب وضـرورة اشـعار الزبون بـاي وسـيلة مناسـبة.

3. سـوف تكـون المـدة الدنيـا لحسـاب الاسـتثمار سـتة أشـهر فيمـا تكـون المـدة القصـوى 48 شـهراً, يمكـن تغييـر كل المـدة الدنيـا والقصـوى مـن المصرف مـن وقـت لآخـر, لا يجـوز السـماح للزبون بسـحب الأمـوال مـن حسـاب الاسـتثمار قبـل تاريـخ الاسـتحقاق. فـي حالـة سـماح المصرف بـأي سـحب مبكـر, يحـق للمصرف تسـوية مدفوعـات الربـح المدفوعـة بالفعـل للزبون وسـوف تقـرر آليـة تسـوية الربـح عـن الفتـرات السـابقة مـن قبـل المصرف مـن وقـت لآخـر, يجـوز للمصرف بمحـض تقديـره وحـده سـداد مدفوعـات الربـح إلـى الزبون علـى عـدد الأيـام منـذ توزيـع الربـح الأخيـر إلـى تاريـخ السـحب.

رابعاً: حساب الوكالة بالاستثمار المطلقة:

حيث ان المصرف يتلقى المبالغ لاستثمارها بصفته وكيلا حسب شروط الوكالة وتعليمات الزبون وحيث ان الزبون يرغب في إيداع مبلغ لدى المصرف لاستثماره ويرغب في تعيين المصرف وكيل الاستثمار في محفظة الاستثمار العامة وفق طلب فتح حساب وكالة بالاستثمار المطلقة, وحيث ان المصرف قبل ذلك التعيين فقد تم الاتفاق والموافقة بين الطرفين وهما بكامل اهليتهما المعتبرة شرعا وقانونا على الآتي:

1.تعتبر المقدمة اعلاه جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط والأحكام, ومكملاً, ومفسراً لبنوده, واحكامه.

2. في ادائه لواجباته والتزاماته بموجب هذه الشروط والأحكام يلتزم المصرف بالآتي:

أ)باختيار الاستثمار المكون في محفظة الاستثمار العامة للمصرف ويكون مسؤولا باتخاذ كافة الإجراءات التي يعتبرها ضرورية لتحقيق مصلحة الموكل.

ب) تحمل كافة الخسائر والاضرار الفعلية والمسؤوليات تجاه غير الناتجة عن تقصيره او إهماله او اخطائه ولأسباب تعود الى الوكيل.

ت) ان يؤدي ويوفي بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية كما لو كان يتصرف لحسابه الخاص وان يتخذ جميع وكافة الإجراءات الازمة لحماية حقوق ومصالح الزبون ولا يقوم بفعل اي شي يتعارض مع التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

ث) ان يتقيد بأحكام الوكالة الشرعية وشروط واحكام هذه الاتفاقية وان يراعي ويتأكد ان هذه الاستثمارات متوافقة مع احكام الشرعية الإسلامية.

3. يقر الطرفان بانهما على علم بان المصرف امين لا يضمن المبلغ المستثمر ولا الربح المتوقع إلا في حالة التعدي او التقصير في اتخاذ القرار الاستثماري ومخالفة احكام الوكالة الشرعية او دراسة الجدوى وشروط واحكام هذه الاتفاقية.

4. ان كان الربح الفعلي يتجاوز الربح المتوقع لاستثمار المعني، سوف يبقي المصرف الفرق كحافز.
5. يجوز للمصرف تعيين وكلاء بالنيابة عنه بنفس شروط واحكام هذه الاتفاقية ويقر المصرف بان علاقته مع وكلائه الفرعيين لا ترتب اي حقوق لهم او التزامات تجاه المصرف إذا تجاوزت حدود تلك الحقوق وقيود وصلاحيات هذه الوكالة.

6. يبدا سريان هذه الاتفاقية من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين ويجدد لمدة او لمدد مماثلة ما لم يخطر احد الطرفين الطرف الاخر برغبته بعدم التجديد وذلك بإخطار كتابي مسبق خلال ثلاثون (30) يوماً من تاريخ انتهاء المدة الاصلية او المجددة. كما لا يجوز للزبون سحب مبلغ الاستثمار قبل تاريخ استحقاقه. وفي حالة موافقة المصرف للزبون بسحب مبلغ الاستثمار قبل تاريخ استحقاقه, يتم احتساب معدل ربح حساب التوفير الاستثماري بالوكالة للمدة المنقضية مع احتفاظ المصرف بحقه في اقتطاع كافة العمولات والرسوم المتعلقة بالاستثمار.

خامساً: الحساب المشترك

1. يجوز فتح حساب مشترك لأكثر من شخص، ويعتبر رصيد الحساب في مثل هذه الحالة مملوكاً بالتساوي بينهم, على أنه لا يجوز السحب من الحساب إلا وفقاً لنماذج التواقيع المعتمدة لدى المصرف.
2. في حال وفاة أحد أصحاب الحساب المشترك أو فقدانه لأهليته ينبغي على أصحاب الحساب الآخرين إعلام المصرف خلال عشرة أيام على الأكثر تلي يوم الوفاة أو فقدان الأهلية بمدى رغبتهم في استمرار الحساب على أنه ولغاية تعيين الخلف القانوني وموافقته على الاستمرار في الحساب فإن المصرف سيعلق عمليات السحب المتعلقة بالحساب.

3. جميع الإيرادات الفردية والجماعية وكافة التزامات المصرف يعتبر أنها قد تمت بطريقة صحيحة ومنتجة في حال إشعار المصرف لأي من أصحاب الحساب إذا تمت مباشرته من قبل المفوضين بالتوقيع للنماذج المعتمدة لدى البنك ووفقاً للتعليمات الموجودة لدى البنك بهذا الخصوص في حال وجودها.

4.يلتزم المصرف بإرسال اشعارات دورية عن وضع الحساب المشترك لجميع الاطراف بما في ذلك الايداعات او السحوبات او الارباح ان وجدت.

5.الامتثال للقوانين واللوائح المحلية المتعلقة بمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب يحق للمصرف طلب مستندات اضافية او التحقق من هوية الاطراف بشكل دوري.

سادساً: حسابات العملات الأجنبية

1.بناءً على طلب الزبون، يجوز للمصرف، وفقاً لتقديره الخاص، فتح حساب بعملة أجنبية وفقاً للسياسات والإجراءات.

2.لا يتحمل المصرف أي مسؤولية أو التزام تجاه الزبون عن أي نقص بسبب الضرائب أو الواردات أو انخفاض قيمة الأموال المقيدة بالعملة الأجنبية.

3.لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي إغفال لتنفيذ المدفوعات بعملة حساب العملة الأجنبية إذا كان هذا الإغفال بسبب عدم توفر الأموال، والقيود على قابلية التحويل، وطلبات الشراء، والتحويلات غير الطوعية، والحجز من أي نوع، أو أي قوانين او لوائح مستقبلية من قبل المنظمين في العراق وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي.

4.يجب دفع أي ربح محقق أو محمل على رصيد في حساب بعملة ذلك الحساب. قد تكون الرسوم أو معدلات الربح فيما يتعلق بالحسابات بالعمات الأجنبية موجبة في هذه الحالة سيتم جني الأرباح على هذا الحساب أو سلبية في هذه الحالة, سوف يقوم المصرف بإخطار الزبون بأي خصم قد يكون قابلاً للتطبيق وأساس حساب هذا الخصم.

5.يجوز للمصرف أن يسمح بإجراء معاملة بموجب حساب يحتفظ به الزبون بعملة غير عملة ذلك الحساب. يحق للمصرف, في جميع الأوقات, تحويل أي مبلغ بعملة غير عملة الحساب إلى عملة ذلك الحساب.

6.يكون الاحتفاظ بحساب أو إجراء معاملة بعملة أخرى غير الدينار العراقي على عاتق الزبون بالكامل بما في ذلك المخاطر الناشئة عن أي قيود تفرضها أي سلطة حكومية, أو تنظيمية, أو مراقبة الصرف, أو تقلبات العملة.

7. يخضع سعر صرف الدولار الى السعر المقرر من البنك المركزي العراقي وفق التعليمات, يحتفظ المصرف بالحق في فرض رسوم و/ أو عمولة على أي من هذه التحويلات.

سابعاً: بطاقة للخصم

1.تظل البطاقة في كل الأوقات ملكاً للمصرف وعلى حامل البطاقة أن يقوم بتسليمها للمصرف فوراً عندما يطلب منه ذلك, كما يحق للمصرف في أي وقت وبدون إشعار مسبق سحب البطاقة أو إلغاؤها أو منع الاستمرار في استخدامها, وذلك وفقاً لتقديره المطلق وعلى الأخص لا الحصر في أي من الحالات الآتية:

أ) إغلاق حساب حامل البطاقة.

ب) وفاة أو فقدان الأهلية القانونية لصاحب الحساب أو أحد الشركاء. إذا كان حساباً مشتركاً.

ت) الحجز الجزئي أو الكلي على رصيد الحساب.

2.يتم إصدار البطاقة وتسلم إلى حامل البطاقة على مسؤوليته الشخصية. كما لا يعتبر المصرف مسؤولاً عن أية خسائر أو أضرار قد تنشأ عن استخدام البطاقة والرقم السري، وتعتبر كافة استخدامات البطاقة والرقم السري الخاص بها نافذة وصحيحة وعلى مسؤولية حامل البطاقة.

3.دون المساس بأحكام الفقرة 2 أعلاه يتعهد حامل البطاقة ببذل أقصى درجات الحيطة والحذر لتجنب فقدان أو سرقة البطاقة وتفاصيل الرقم السري التابع لها. كما يتعهد بعدم الإفصاح في أي وقت وبأي حال من الأحوال عن الرقم السري لأي شخص مهما كانت الأسباب وعليه ابلاغ المصرف فوراً في حال فقدان أو سرقة البطاقة أو اطلاع الغير على الرقم السري وتعزيز ذلك كتابياً في غضون ٧ أيام.

4.تعتبر عملية السحب عن طريق البطاقة صحيحة وسليمة ويلتزم الزبون في حال فقدانها ابلاغ المصرف فوراً والسلطات القضائية وكتابة بهذا الخصوص حتى يتم إيقاف البطاقة المفقودة وإصدار بطاقة أخرى بدل فاقد عنها.

5.يقيد المصرف على حساب حامل البطاقة أية مشتريات, أو رسوم, أو نفقات, أو أية مبالغ يتم سحبها, أو أية تحويلات تتم عن طريق استعمال البطاقة, ويكون حامل البطاقة في كل الأحوال مسؤولاً مسؤولية كاملة عن كافة العمليات التي تتم عن طريق استخدام البطاقة سواء جرت هذه العمليات بعلم وتفويض منه أم لا, ويقبل حامل البطاقة قيود المصرف عن هذه العمليات باعتبارها نهائية وملزمة في كافة الأغراض ويتنازل عن أي حق في الطعن أو المنازعة في صحتها.

6.يقبل حامل البطاقة ويوافق ويفوض المصرف على أن يقيد جميع الرسوم والنفقات والارباح ومصاريف إصدار البطاقة ورسوم استبدالها على حسابه وفقاً لما يقرره المصرف من وقت لآخر.

7. يتعهد حامل البطاقة في حال كشف حسابه/حساباته نتيجة استخدام البطاقة بسداد الرصيد المكشوف والعمولات المترتبة عليه فوراً أو حال إشعاره بذلك. كما أنه يفوض المصرف) دون أن يكون المصرف ملزماً بذلك (بتغطية رصيده المكشوف بالقيد على أي من حساباته لدى المصرف.
8. لن يكون المصرف مسؤولاً عن أية أضرار أو خسائر بشكل مباشر أو غير مباشر بسبب أي قصور أو تأخير ناجم عن أجهزة الاتصالات, أو الأجهزة, أو المعدات, أو سوء استعمال البطاقة أو الصراف الآلي أو نقاط البيع وعدم تنفيذ أو تأخير أية تعليمات عن طريق الصراف الآلي أو بسبب أي شيء خارج عن إرادة المصرف في هذا الخصوص.
9. في حال استخدام الصراف الآلي أو أجهزة نقاط البيع لدفع فواتير الخدمات كالهاتف والكهرباء فلن يكون المصرف مسؤولاً عن أية مصاريف أو خسائر تنشأ عن ذلك, ولن يكون طرفاً في أي خلافات أو نزاعات تنشأ بين حامل البطاقة وبين مقدمي الخدمات ويتوجب على الزبون إخطار المصرف كتابيا بأي تغيير في رقم الهاتف أو رقم حساب هيئة الكهرباء والماء.
10. يحق للمصرف إذا كان الحساب مشتركاً إصدار بطاقة مستقلة لكل شريك في الحساب بناء على طلب المشتركين في الحساب ويعتبرون مسؤولين منفردين ومتضامنين تجاه المصرف عن أية التزامات قد تترتب نتيجة استعمال أي من هذه البطاقات.

ثامناً: الخدمات البنكية عبر الانترنت

1.يزود المصرف زبائنه بالخدمات المصرفية عبر الانترنت.
2.يلتزم الزبون بالمحافظة على سرية كافة المعلومات المتعلقة برموز الهوية وكلمة السر الخاصة بالخدمة واتخاذ كافة الاحتياطات الازمة لمنع أي استخدامات غير مرخصة أو الدخول بدون ترخيص إلى الخدمة الإلكترونية)"المنصة"(ويتعهد الزبون بتغيير كلمة السر باستمرار وإبلاغ المصرف فوراً إذا علم بأن:
أ)رموز الهوية و / أو كلمة السر المذكورة قد أصبحت معروفة لدى أي شخص غير مرخص.
ب)حدوث أي استخدام غير مرخص للمنصة أو الخدمة.
لا يتحمل المصرف أية مسؤولية ناجمة عن الاستخدام غير المرخص لرموز الهوية و/أو كلمة السر الخاصة بالزبون.
3.ان المصرف يطبق المصادقة متعددة العوامل.
4.يدرك الزبون بأن المصرف و/ أو المؤسسات التابعة له و/ أو موظفيها لا يتحملون بأي شكل من الأشكال مسؤولية أية خسارة أو ضرر سواء كان مباشر, أو غير مباشر, أو متوقعاً, أو غير متوقع والتي تتعلق بالخلل الذي قد يصيب الخدمة ويشمل دون حصر:
أ)أي خلل, أو خطأ, أو سهو, أو تأخير أو تعطل الأجهزة أو انقطاع الخدمة أو بسبب التشغيل غير السليم أو حالات عدم الدقة في تشغيل الخدمة.
ب) عدم توفر شبكة الإنترنت.
ت) أية خسارة أو ضرر قد يلحق بأجهزة أو برامج الزبون أو أي نظام آخر لمعالجة البيانات نتيجة لاستعمال الخدمة.
ث)أية مخالفة لبنود السرية سواء أكانت ناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن استخدام الزبون للخدمة.
ج)أي أمر قد ينشأ عن أسباب خارجة عن إرادة المصرف.

5.للمصرف الاعتماد على تعليمات الزبون التي يعتقد بأنها حقيقية وبأنه قد استلمها من الزبون ويتحمل الزبون كافة مخاطر سوء الفهم والأخطاء ومخاطر التعليمات الصادرة بطرق احتيالية و / أو من قبل أي أطراف غير مصرح لها ويعفي الزبون المصرف من أية مسؤولية أو خسارة أو مصروفات قد تنتج عن مثل ذلك الاحتيال أو سوء الفهم أو الأخطاء و/ أو التعليمات الصادرة من أشخاص غير مصرح لهم ويلتزم الزبون بتعويض المصرف وموظفيه ووكلائه وممثليه عن كافة الاجراءات والأضرار والتكاليف والمطالبات والطلبات والمصروفات والخسائر التي قد يتكبدها أو يتحملوها أو تترتب عن أي منها بسبب تنفيذ المصرف لمثل تلك التعليمات.

6.للمصرف وفقاً لتقديره ودون أن يترتب على ذلك أي التزام، أن يرفض تنفيذ أية تعليمات / معاملات لأي سبب على أن يقوم المصرف فوراً بإبلاغ الزبون بهذا الرفض.

7.يدرك الزبون بأن التعليمات المستلمة في أي يوم عمل يكون فيه المصرف مفتوحاً لمباشرة أعماله سيتم معالجتها وفقاً لموعد وسعر القطع الخاص بكل عملة.

يقر الزبون بأن المصرف و/ أو المؤسسات التابعة له هي المالك لكافة الحقوق الخاصة بالموقع الإلكتروني وأي جزء منها وأي حقوق ملكية تتعلق بها.

تاسعاً: خدمة كشف الحساب الإلكتروني

مقابل موافقة المصرف على طلب الزبون بإرسال كشوفات حسابه المصرفي عن طريق البريد الإلكتروني على الزبون الالتزام بالشروط والاحكام الخاصة الآتية:

1.يقر الزبون بأن كشف حسابه المصرفي سيستلمه عن طريق البريد الإلكتروني الذي قام بتدوينه في استمارة فتح الحساب، وعلى أن يلتزم بإشعار المصرف فوراً في حال تغيير البريد الالكتروني الخاص به.

2.في حالة إرسال كشف الحساب الإلكتروني إلى الزبون عن طريق البريد الإلكتروني يجب أن يرفق بإشعار البريد الإلكتروني.

3.إن خدمة كشف الحساب الإلكتروني هي حق مطلق للمصرف، وبذلك يحتفظ المصرف بحقه في تعديل هذه الخدمة أو تعليقها أو إلغاؤها في أي وقت على أن يلتزم المصرف في مثل هذه الحالات على إشعار الزبون بذلك الاجراء. لا يجوز للزبون التدخل في هذه الخدمة أو إساءة استخدامها بأي شكل من الأشكال وفي حالة حدوث أي ضرر ينشأ عن استخدام الزبون بأسلوب احتيالي ويكون الزبون مسؤولا عن تعويض المصرف.

4.يفترض أن الزبون هو المستخدم الوحيد للبريد الإلكتروني، وعليه يلتزم باتخاذ جميع الإجراءات الأمنية الازمة لضمان عدم الدخول الى البريد الإلكتروني من قبل أي طرف غير مرخص. ويتحمل الزبون المسؤولية الكاملة عن أي دخول أو استخدام غير مرخص به للبريد الإلكتروني.

5.على الزبون مراجعة كشف حسابه للتحقق من صحة كافة القيود الواردة في الكشف. فإذا لم يبد الزبون، خلال شهر من استلامه لكشفه الإلكتروني، أي اعتراض اعتبرت جميع القيود الواردة في الكشف صحيحة.

5.على الزبون مراجعة كشف حسابه للتحقق من صحة كافة القيود الواردة في الكشف. فإذا لم يبد الزبون، خلال شهر من استلامه لكشفه الإلكتروني، أي اعتراض اعتبرت جميع القيود الواردة في الكشف صحيحة.

6.يقر الزبون بخطر إمكانية الوصول إلى أو رؤية البيانات المرسلة أو المستلمة عن طريق شبكة الانترنت / البريد الإلكتروني بما فيها أية معلومات سرية من قبل الغير. لذلك يوافق الزبون على إبراء ذمة المصرف وموظفيه من أية مسؤولية قانونية ويتنازل بموجبه عن أية أضرار قد يتكبدها الزبون سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لذلك الدخول غير المصرح به أو الكشف عن المعلومات السرية من قبله أو للغير.

7.يوافق الزبون بأن المصرف سوف يبذل قصارى جهوده لضمان أمن الخدمة, كما يوافق الزبون على أن المصرف لن يكون مسؤولاً بأية طريقة عن أي عطل أو عدم توافر الخدمة بسبب خلل في شبكة الاتصالات أو لأية أسباب خارجة عن إرادته.

8.يوافق الزبون على استقطاع عمولة وحسب جدول اسعار العمولات في المصرف في حال ارسال كشف الحساب بالبريد الالكتروني الى الزبون.

6.يقر الزبون بخطر إمكانية الوصول إلى أو رؤية البيانات المرسلة أو المستلمة عن طريق شبكة الانترنت / البريد الإلكتروني بما فيها أية معلومات سرية من قبل الغير. لذلك يوافق الزبون على إبراء ذمة المصرف وموظفيه من أية مسؤولية قانونية ويتنازل بموجبه عن أية أضرار قد يتكبدها الزبون سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة لذلك الدخول غير المصرح به أو الكشف عن المعلومات السرية من قبله أو للغير.

7.يوافق الزبون بأن المصرف سوف يبذل قصارى جهوده لضمان أمن الخدمة, كما يوافق الزبون على أن المصرف لن يكون مسؤولاً بأية طريقة عن أي عطل أو عدم توافر الخدمة بسبب خلل في شبكة الاتصالات أو لأية أسباب خارجة عن إرادته.

8.يوافق الزبون على استقطاع عمولة وحسب جدول اسعار العمولات في المصرف في حال ارسال كشف الحساب بالبريد الالكتروني الى الزبون.

عاشراً: خدمة الرسائل الهاتفية القصيرة

1.سيقوم المصرف بتزويد الزبون بالخدمات المصرفية عبر الرسائل الهاتفية القصيرة.

2.للمصرف الاعتماد على أية تعليمات مصدرها الزبون ويعتقد المصرف بأنها حقيقية وبأنه قد استلمها من الزبون ويتحمل الزبون كافة مخاطر سوء الفهم ومخاطر التعليمات الصادرة بطرق احتيالية و/أو من قبل أطراف غير مصرح لها بذلك ويدرك الزبون بأن المصرف لن يتحمل أية مسؤولية أو خسارة أو مصروفات قد تنتج عن مثل هذه الاحتيال وسوء الفهم والاخطاء و / أو التعليمات غير المصرح بها ويلتزم الزبون بتعويض المصرف ومسئوليه وموظفيه ووكلائه وممثليه عن كافة الاجراءات والأضرار والنفقات والمطالبات والطلبات والمصروفات والخسائر التي قد يتكبدها البنك أو يتحملها أو تترتب عنه بسبب تنفيذه لمثل تلك التعليمات.

3. يدرك الزبون بأن المصرف أو الشركات التابعة له أو موظفيها لا يتحملون بأي شكل من الأشكال أية خسائر أو أضرار شاملة الخسائر المباشرة وغير المباشرة والعرضية والجزائية والخاصة أو الأضرار الناشئة التي تشمل دون حصر خسارة الأرباح، أو فقدان البيانات، أو خسارة استعمال الخدمة، أو انقطاع العمل التجاري ،أو المساس بالسمعة أو الشهرة التجارية، أو تكاليف الخدمات البديلة أو تكاليف فترات توقف الخدمة بسبب الخلل الذي قد يلحق بهذه الخدمة ويتحمل الزبون مسؤولية الضرر الناجم دون حصر عن:

أ)أية أخطاء من قبل الزبون أثناء إجراء أية عملية

ب) أي خلل في الأداء أو خطأ أو سهو أو تأخير أو تعطل للأجهزة أو انقطاع أو التشغيل غير السليم وحالات عدم الدقة في تشغيل هذه الخدمة.

ت) عدم توفر الخدمات الهاتفية لأي سبب من الأسباب.

ث) أية خسارة أو أضرار قد تلحق بأجهزة الزبون أو أي نظام آخر خاص بمعالجة البيانات.

ج) أية مخالفة لبنود السرية والناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن استخدام الزبون لهذه الخدمة.

ح) أي أمر قد ينشأ عن أسباب خارجة عن إرادة البنك.

4. لن يتحمل المصرف مسؤولية أية أضرار قد تلحق بالزبون مهما كانت طبيعتها والتي قد تكون ناجمة عن عدم تمكن المصرف من إتمام العمليات المرتبطة بهذه الخدمة بسبب عدم توفر الرصيد الكافي بحساب الزبون.

5. يلتزم الزبون بسداد كافة مصاريف العمليات المصرفية التي يجريها عبر خدمة الرسائل القصيرة ويخول المصرف بالاقتطاع من حسابه مباشرة هذه التكاليف. يقر الزبون بأن استلام كشف الحساب المصرفي والمتوفر من خلال خدمة الرسائل النصية القصيرة او البريد الالكتروني ويتم بناء على طلبه وإلى رقم الهاتف المعطى للمصرف دون أن يتحمل المصرف أي مسؤولية على ذلك

6.. يتعهد الزبون بأنه في حالة حدوث أي تغيير في رقم الهاتف او البريد الالكتروني الخاص بالزبون، يجب عليه إعطاء المصرف إشعارا خطيا في هذا الشأن. للمصرف الحق في إيقاف هذه الخدمة في حالة إخلال الزبون بالشروط والأحكام المنظمة لمجمل الخدمات المصرفية السائدة في المصرف كما يجوز للزبون أن يطلب من المصرف بموجب كتاب مسجل بعلم الوصول إيقاف هذه الخدمة وذلك بعد تسويته لجميع المستحقات المتراكمة والمترتبة بذمته للمصرف.

7. يحق للبنك إنهاء الخدمة في حالة إخلال العميل بالشروط والأحكام المنظمة لجميع الخدمات المصرفية في البنك. بالإضافة إلى ذلك، يجوز للعميل أن يطلب من البنك بكتاب مسجل مع إشعار التسليم إنهاء الخدمة عند سداد جميع المستحقات المستحقة عليه.
8. يحق للمصرف، وفقاً لتقديره وحده ودون أن يترتب على ذلك أي التزام، أن يرفض تنفيذ أية تعليمات / معاملات لأي سبب على أن يقوم فوراً بإبلاغ الزبون بهذا الرفض.
9. يعتبر الزبون مسئولاً مسؤولية كاملة عن كافة العمليات التي تتم عن طريق استخدام هاتفه النقال سواء جرت هذه العمليات بعلم وتفويض منه أم لا وتعتبر هذه العمليات على أنها نهائية وملزمة في كل الأحوال ويتنازل عن أي حق في الطعن أو المنازعة في صحتها.
10. يقر الزبون بأن المصرف والشركات التابعة له هي المالك لكافة حقوق الملكية الفكرية والأدبية المتصلة بهذه الخدمة.

الحادي عشر: وسائل الاتصال

حال قبول المصرف التصرف وفقاً لتعليمات الزبون الصادرة صراحة أو ضمناً عن طريق رقم الهاتف او البريد الإلكتروني أو بأي طريقة أخرى يوافق الزبون ويتعهد بما يلي في ما يخص جميع حساباته الحالية والمستقبلية مع المصرف:

1. تعتبر التعليمات صادرة في الموعد الذي يتسلمها فيه المصرف وذلك فيما يتعلق بالتعليمات التي لا يتم استلامها بصورة متزامنة مع صدورها أي بواسطة البريد أو اية وسيلة اتصال اخرى.
2. بقبول احتمال عدم تنفيذ تعليماته الصادرة عن طريق البريد الإلكتروني و/ أو الوسائل الميكانيكية مثل الهاتف لأي سبب كوجود خطأ فني في الأجهزة أو نقص في الورق أو أخطاء الارسال أو السهو أو التشويش أثناء الارسال.
3. بقبول كافة المخاطر بحالات سوء الفهم والأخطاء ومخاطر إعطاء التعليمات بقصد الاحتيال و/ أو بواسطة أطراف غير مصرح لها ويوافق على أن المصرف لن يتحمل أي مسؤولية أو خسارة أو التزام أو مصروفات ناجمة عن مثل ذلك الاحتيال أو سوء الفهم و / أو الأخطاء و / أو بالتعليمات الصادرة من أطراف غير مصرح لها ويتعهد الزبونبتعويض المصرف عن كافة التصرفات والاجراءات والأضرار والتكاليف والمطالبات والمصروفات والخسائر التي قد يتحملها المصرف والتي قد تنشأ نتيجة تنفيذ البنك لتلك التعليمات.

أنه يحق للمصرف في أي وقت ووفقاً لتقديره وحده أن يرفض تعليمات الزبون أو أي جزء منها دون تحمل المصرف أي مسؤولية عن الخسارة أو الالتزامات أو المصروفات الناشئة عن مثل ذلك الرفض.

الثاني عشر: الحسابات الخاملة

1. ستتغير حالة حسابات الزبائن تلقائياً إلى حالة خاملة او جامدة في الحالات التالية:

أ)بالنسبة للحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب وحسابات التوفير في حال عدم قيام الزبون بأية معاملات لمدة اثني عشر (12) شهرا, مع احتفاظ الزبون بحقه في حال وجود رصيد. سوف تتغير حالة الحساب الى جامد

2.إذا مر على الحساب مدة 7 سنوات سواء كان الحساب جاري ام توفير سوف تتغير حالة الحساب الى خامل, يقوم المصرف بإخطار الزبون عن طريق البريد أو البريد الإلكتروني أو أي قناة اتصال أخرى يراها المصرف مناسبة. ويتم تحويل الارصدة الموجودة في حسابات الزبون الى البنك المركزي العراقي.

3. يقر الزبون ويوافق على أنه لن يسمح بأية معاملة (معاملات) سحب من الحساب ما لم يقم الزبون بتنشيط الحساب وفقاً لتقدير المصرف وحده ووفقاً للسياسات والإجراءات الداخلية. ومع ذلك, يجوز للمصرف السماح بمعاملات الإيداع مثل التحويلات الإلكترونية أو اليدوية.

4. يقر الزبون ويوافق على أنه في حالة تحول رصيد الحساب إلى الصفر ومرور فترة سنة (12) أشهر من تاريخ تحول حالة الحساب إلى جامد, سيقوم البنك بإغلاق الحساب على الفور.

الثالث عشر: السرية وحماية البيانات والموافقة على الحصول على المعلومات والكشف عنها:

يقر الزبون بعلمه وموافقته بأن المصرف سيستخدم البيانات الشخصية للزبون فيما يتعلق بممارسة حقوقه وأداء التزاماته وفيما يتعلق بالخدمات ولجميع الأغراض المتعلقة بممارسة حقوق المصرف والوفاء بالتزاماته. كما يقر الزبون بأن هذا الاستخدام قد يشمل الكشف عن البيانات الشخصية للزبون لمقدم خدمة تابع لجهة خارجية أمر ضروري لحسن تنفيذ الاتفاقية وتقديم الخدمات.

يقر الزبون ويتعهد بأنه فيما يتعلق بالبيانات الشخصية الخاصة به والمتعلقة بأشخاص او كيانات اخرى مرتبطة معه, فإن لديه موافقة صريحة من كل شخص أو كيان (أو تفويض قانوني آخر) للإفصاح عن هذه البيانات للمصرف لكي يستخدم المصرف هذه البيانات وفقاً لقانون حماية البيانات الشخصية.

سيتم استخدام البيانات الشخصية للزبون للنظر في طلب الزبون، وتخضع لموافقة المصرف على تقديم أو الاستمرار في تقديم الخدمة ذات الصلة, سيتم استخدام البيانات الشخصية وجميع المعلومات المتعلقة بالمعاملات أو التعاملات مع المصرف فيما يتعلق بتوفير هذه الخدمة للزبون.

تخضع للسرية المصرفية وكما منصوص عليه بقانون المصارف رقم (94) لسنة (2004) من المادة (52-49) المراجعة من قبل الادارة القانونية والتعديل وفق قانون المصارف:

1. فيما يتعلق بهذه الخدمة و / أو فيما يتعلق بمطابقة البيانات لأي غرض سواء بهدف اتخاذ أي إجراء سلبي ضد الزبون أم لا مع البيانات الشخصية الأخرى للعميل التي في حوزة المصرف.
2. فيما يتعلق بإجراء تحصيل أي شيكات مع أي مصارف اخرى، ومؤسسات مالية, ووكالات تحصيل الديون، ومكاتب الائتمان، و/ أو أي وكالة تقارير ائتمانية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تقديم طلب للحصول على أي تسهيل ائتماني أو عند المراجعة الدورية أو تجديدها).
3. تعزيز وتحسين ودعم تقديم الخدمات المالية الأخرى من قبل المصرف وأي عضو آخر في مجموعة المصرف للزبون.
4. لأغراض او اشخاص وفقاً لسياسة المصرف العامة التي تخص الإفصاح عن البيانات الشخصية على النحو المنصوص عليه في أي من الكشوفات أو تعاميم أو إشعارات أو شروط وأحكام أخرى يخطر بها المصرف الزبون من وقت لآخر.

يصرح الزبون للمصرف بالإفصاح عن المعلومات و / أو البيانات الشخصية في جميع الحالات المذكورة أعلاه دون موافقة مسبقة أو إخطار بأي طريقة كانت.
إذا كانت البيانات تتضمن معلومات أو بيانات خاصة بأي شخص آخر، فإن الزبون يؤكد ويضمن أنه قد حصل على موافقة هذا الشخص على تقديم هذه المعلومات أو البيانات إلى المصرف للأغراض السابقة ولإفصاحها للأشخاص المحددين أعلاه.
يوافق الزبون بشكل غير قابل للنقض ويفوض ويسمح للمصرف بمشاركة البيانات الشخصية للزبون أو نقلها أو الإفصاح عنها إلى فروع المصرف أو المتنازل لهم أو وكلائه أو أي أطراف أخرى بما في ذلك مزودي الخدمات كطرف ثالث يتم التعاقد معه كجزء من أي ترتيبات يبرمها المصرف.
يوافق الزبون بشكل غير قابل للنقض على قيام المصرف بتحويل وتخزين البيانات الشخصية للعميل إلى الانظمة الخاصة به في المؤسسة.
يوافق الزبون ويقر بشكل غير قابل للنقض بأن البيانات الشخصية المقدمة منه للمصرف قد يتم معالجتها من خلال جمعها وتخزينها وتحليلها واستخدامها لتزويد الزبون بتفاصيل حول منتجات وخدمات المصرف التجارية والتسويقية وكذلك منتجات وخدمات شركاء المصرف وغيرهم من أطراف لأغراض تجارية وتسويقية. يقر الزبون بذلك ويفوض المصرف بالحصول على البيانات الشخصية الخاصة به من اي طرف ثالث.

الرابع عشر: القوة القاهرة

لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي تأخير أو فشل في الخدمة ناشئ عن أي سبب أو أسباب خارجة عن إرادته, بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر, خلل في المعدات أو المرافق أو النظام او مزودي خدمة الإنترنت أو انقطاع البث أو الاتصالات أو تعطل الشبكات السلكية او فايروسات الكمبيوتر أو خدمات الشبكات الأخرى أو الفشل أو التخريب أو الحرب أو الحريق أو الفيضانات أو الانفجار أو الاغلاق او انقطاع التيار الكهربائي او النزاعات العمالية او الرموز الخبيثة او اي نشاط صيانة أو اعمال أو متطلبات حكومة او جهة تنظيمية ذات اختصاص قضائي مختص او اي اسباب اخرى لا يمكن توقعها بشكل معقول لتجنبها كما يعفى المصرف من التزاماته إلى الحد الذي تتأثر فيه بهذه الأسباب لاستمرار مثل هذه الأحداث. لن يكون المصرف مسؤولاً عن أي تأخير, أو خسارة, أو ضرر, أو إزعاج من أي نوع ناتج عن او فيما. يتعلق بأي واحد أو أكثر من الأسباب المذكورة أعلاه.

الخامس عشر: أحكام عامة

1.تخضع هذه الشروط والأحكام العامة للقوانين المعمول بها في جمهورية العراق والتعليمات والضوابط الصادرة من البنك المركزي العراقي ويوافق الزبون على انعقاد الاختصاص غير الحصري لمحاكم جمهورية العراق للنظر في أي نزاع قد ينشأ بموجبها بما لا يخالف احكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

2.يحق للمصرف بمحض تقديره تغيير أو تعديل أو تبديل أو إلغاء أو استبدال هذه الشروط والأحكام بين وقت لأخر, وسيتم اخطار الزبون بالتعديلات قبل 30 يوما عبر عدة قنوات, ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر توفر الشروط والأحكام الجديدة عبر الموقع الإلكتروني، أو إرسال رسالة نصية إلى رقم جوال الزبون المسجل لدى المصرف او اي وسيلة اتصال الكترونية اخرى على الزبون مراجعة هذه الشروط والاحكام بشكل منتظم للتأكد من انه على دراية بمحتواها الاستمرار في استخدام الخدمة سيتم اعتباره موافقة من الزبون على اخر اصدار من هذه الشروط والاحكام.

3.تعتبر كافة المراسلات الصادرة عن المصرف قد تم إرسالها على نحو سليم وأن الزبون قد علم بها متى أرسلت الى اخر عنوان للزبون يعمله المصرف, وتعتبر تواريخ النسخ او قوائم البريد الموجودة لدى المصرف هي التواريخ الفعلية لأرسال المراسلات.
4.لا يفسر عدم تنفيذ المصرف أو تأخره في تنفيذ أي من حقوقه بموجب هذه الشروط والأحكام العامة على أنه تنازل أو تخل عن حقه ولا يفسر أي تخل أو تنازل معين أو مؤقت على أنه تنازل عام أو دائم.
5.للمصرف الحق في الافصاح عن اي معلومات تتعلق الزبون او حساباته لاي من الوحدات التابعة له و / او الشركات (البنوك) التابعة او المملوكة له او لاي شخص يرى المصرف من الضروري اعلامه بها.
6.في حال وجود اي تضارب بين النصين الانجليزي والعربي فيعمل بالنص العربي.
7.يقبل المصرف فتح الحسابات الجارية بالأسماء الشخصية او القانونية المعروفة لديه او التي تعرف اليه حسب الاصول على ان يتم الالتزام به بما ورد بالصفحة الاولى من هذا العقد وعلى فاتح / فاتحي الحساب الجاري اعلام المصرف فوراً باي تغيير قد يحدث في العنوان او في الامور الاخرى.
8.للمصرف الحق بتجميد الحساب بعد مرور سنة على تأريخ اخر حركة مالية من قبل الزبون.
9.للمصرف الحق بغلق الحساب بعد مرور (30) يوم عمل من تأريخ فتحه إذا كان رصيده صفر لعدم تحريكه وتعزيز الرصيد.
10. لا يحسب المصرف اية عائد على الارصدة الدائنة للحسابات الجارية.
11. جميع المدفوعات التي تتم على حسابات الزبائن المحليين الجارية يتم إصدارها عن طريق المصرف يجب ان تكون معززه بوثائق داعمة او فواتير.. اما بالنسبة للزبائن الخارجين يقومون بإرسال الوثائق الداعمة بالبريد الالكتروني مبدئيا ويستحصل تأييد من المصرف بالاستلام على ان يتم ارسال الوثائق الاصلية بالبريد السريع لاحقا علماً ان تكاليف البريد تكون على حساب الزبون.

12. يزود المصرف الزبون بدفتر صكوك, وبإمكان المودع السحب على المبالغ المودعة لحسابه بواسطة الصكوك المزودة اليه من قبل المصرف فقط وللمصرف الحق ان يرفض الدفع اذا كانت الصكوك المسحوبة هي غير الصكوك المزودة من قبله للمودع وتقدم الطلبات لدفاتر الصكوك على الورقة الخاصة التي تزود مع كل دفتر صكوك او بطلب شخصي من قبل المودع نفسه للمصرف والمرجو من الزبائن ان يحفظوا دفاتر الصكوك في محل امين وسوف لا تترتب على المصرف اية مسؤولية من جراء المدفوعات غير المرخص بها والناجمة عن اهمال المودع في حفظ دفتر الصكوك في محل محكم وأمين ويعتبر الساحب مخطئاً على وجه الخصوص اذا لم يبذل العناية المطلوبة في المحافظة على دفتر الصكوك. وعلى الساحب ايضاً ان يبلغ المصرف فوراً عند فقدان دفتر الصكوك والسلطات القضائية مع بيان ارقام الصكوك المتبقية منها ويتحمل وحده المسؤولية بخلاف ذلك.
13. يجب ان تعزز كافة التعديلات والتغييرات التي تجري في الصكوك بالتوقيع الكامل للساحب وبخلاف ذلك للمصرف الحق برفض هذه الصكوك ومثيلاتها.
14. تطبق احكام التقادم الواردة في قانون التجارة النافذ على الصكوك التي تقدم للمصرف.
15. على المصرف ان يوقف صرف الصكوك في الحالات التي يقررها قانون التجارة النافذ او اي قانون اخر يقرر ذلك نتيجة حصول جريمة في استحصال الصك من الساحب.
16. يرفض المصرف دفع جميع الصكوك التي لا تطابق تواقيع الساحبين عليها مع نماذج تواقيعهم الموجودة في سجلات المصرف.
17. للمصرف الحق برفض الصكوك المسحوبة بمبالغ تقل عن الدينار الواحد, وكذلك الصكوك المسحوبة بمبالغ تزيد على رصيد الزبون في حسابه الجاري الدائن او عما يقرر له في الحساب المكشوف, الا عندما تكون الترتيبات الخاصة بذلك قد تمت مع المصرف قبل السحب وبعكسه يرفض الصك.

18. عند سحب الصكوك يجب كتابة المبالغ بالأحرف والاعداد بصورة واضحة جداً لا يدع فيها مجالاً لحشو أية كلمة او اعداد اخرى.
19. يجب ان تقدم الصكوك المسحوبة على فروعنا والمصارف الاخرى والمرسلة لقيد مبالغها بالحساب خلال ايام العمل وقبل غلق ابواب المصرف حيث تقيد جميع الايداعات لحساب المودعين في اليوم التالي ليوم الايداع ولا يسمح بالسحب عليها الا بعد (48) ساعة على تاريخ القيد.
20. يرجى من الزبائن تسطير جميع الصكوك المسلمة للتحصيل بخطين متوازيين في الزاوية العليا اليسرى قبل ايداعها بالحساب تجنبا للصرف النقدي عند وقوعها بيد الغير بصورة غير مشروعة.
21. ان تواقيع الساحبين بواسطة بصمة الابهام على الصكوك يجب ان تكون بحضور الساحب ومعززة بتوقيع أحد الموظفين المختصين في المصرف وللمصرف الحق برفض دفع مبالغ الصكوك التي لا يتحقق فيها هذا الشرط.
22. المصرف غير مسؤول لتعويض الزبون تجاه اي ضرر ينجم عن قيد خاطئ الا عندما ينبه الى ذلك الخطأ من قبل الزبون في غضون (3) سنوات من تاريخ القيد الخاطئ في سجلات المصرف.
23. يجب ان يكون معلوماً بصورة جلية انه لو جرى قيد مبلغ ما لحساب عميل (واشار لذلك) بتوقيع الموظف المختص في حساب الزبون فلا يحق له السحب على المبلغ المذكور ان كان ناجماً عن دفع صكوك للتحصيل الا بعد ان يتم تحصيل مبالغها من قبل المصرف، ويحتفظ المصرف لنفسه بالحق ليقيد على حساب الزبائن مبالغ الصكوك في حالة عدم تمكنه من تحصيل مبالغها ولا يتحمل المصرف اية مسؤولية في حالة رفض الصكوك بسبب سحبها على مبالغ في دور التحصيل كما انه يتخذ الحيطة للتحقق من ان القيود من والى كل حساب قد سجلت بصورة سليمة في سجلاته ولا يكون المصرف في حالة ارجاع اي صك نتيجة السهو مسؤولاً عن اي ضرر ينجم عن ذلك.

23. يجب ان يكون معلوماً بصورة جلية انه لو جرى قيد مبلغ ما لحساب عميل (واشار لذلك) بتوقيع الموظف المختص في حساب الزبون فلا يحق له السحب على المبلغ المذكور ان كان ناجماً عن دفع صكوك للتحصيل الا بعد ان يتم تحصيل مبالغها من قبل المصرف, ويحتفظ المصرف لنفسه بالحق ليقيد على حساب الزبائن مبالغ الصكوك في حالة عدم تمكنه من تحصيل مبالغها ولا يتحمل المصرف اية مسؤولية في حالة رفض الصكوك بسبب سحبها على مبالغ في دور التحصيل كما انه يتخذ الحيطة للتحقق من ان القيود من والى كل حساب قد سجلت بصورة سليمة في سجلاته ولا يكون المصرف في حالة ارجاع اي صك نتيجة السهو مسؤولاً عن اي ضرر ينجم عن ذلك.

24. ان المصرف يحتفظ لنفسه الحق بغلق اي حساب لا يستعمل بصورة مرضية كسحب صكوك دون تأمين رصيد كاف.

25. للمصرف ان يجري اية تعديلات يرتئيها على شروط فتح الحسابات الجارية بما يتلاءم وظروف ومقتضيات العمل دون الحاجة لإبلاغ الزبون بها.

26.تخضع المعاملات بعملة الدولار الأمريكي لسعر الصرف الرسمي المحدد وفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي النافذة بتأريخه.